

## بيان عام لمنظمة العفو الدولية

8 مارس/آذار 2023 MDE 23/6431/2023

# السعودية: نظام الأحوال الشخصية الجديد يُقنّن التمييز ضد المرأة

مع حلول اليوم العالمي للمرأة، اليوم، يمرّ عام على إصدار المملكة العربية السعودية لأول نظام للأحوال الشخصية، والذي بدأ تنفيذه في 18 يونيو/حزيران 2022. وقبل ذلك، لم تعمل السعودية بنظامٍ مُقنّنٍ للأحوال الشخصية،<sup>1</sup> إذ أخضعت السلطة القضائية التي يهيمن عليها الذكور المسائل المتعلقة بالحياة الأسرية للتطبيق التعزيري لقواعد الشريعة (القانون الإسلامي) وتفسيرات النصوص الإسلامية.<sup>2</sup>

وحينما أُصدر نظام الأحوال الشخصية الجديد، أشاد به ولي العهد الأمير محمد بن سلمان آنذاك باعتباره "نقطة نوعية كبرى في جهود صون وحماية حقوق الإنسان واستقرار الأسرة وتمكين المرأة وتعزيز الحقوق".<sup>3</sup> وجاء نظام الأحوال الشخصية ضمن حزمة من الإصلاحات التشريعية، التي أعلنها بن سلمان في فبراير/شباط 2021، "لحفاظ على الحقوق وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة".<sup>4</sup>

منذ عام 2019، أجرت السعودية بعض الإصلاحات فيما يخص حقوق المرأة، من بينها إلغاء القيود الصارمة المفروضة على النساء في ظل نظام وصاية الرجل، الذي وضع كل امرأة سعودية، بغض النظر عن عمرها، تحت سلطة أحد أقربائها الذكور، والذي عادةً ما يكون والدها أو شقيقها، ومنح هذا الوصي صلاحية اتخاذ أي قرارات بالنيابة عنها.<sup>5</sup>

ومع ذلك، في حين أن لهذه الإصلاحات بعض الآثار الإيجابية على حقوق المرأة وحريتها في التنقل، لم تُلغ نظام وصاية الرجل بالكامل. فلا تزال النساء في السعودية يواجهن تمييزًا كبيرًا في مختلف النواحي. وعلاوة على ذلك، عرّضت السلطات السعودية ناشطات حقوق المرأة اللاتي نادّين مرارًا وتكرارًا بالمساواة في الحقوق وإلغاء نظام وصاية الرجل للقمع المستمر على نطاق واسع. فحملة السلطات السعودية القمعية المستمرة ضد حرية التعبير وإغلاق أي حيز مدني في البلاد يمنعان ناشطات حقوق المرأة وغيرهن من أفراد المجتمع من المشاركة في النقاشات حول الإصلاحات القانونية.

يحد تقنين نظام الأحوال الشخصية من إصدار الأحكام القضائية التعزيرية غير المتسقة في ما يتعلق بالمسائل الأسرية. ومع ذلك، خلص تحليل منظمة العفو الدولية لنص نظام الأحوال الشخصية، الذي يتألف من 42 صفحة، إلى أنه على الرغم من أن النظام قد جاء ببعض الإصلاحات الإيجابية، كوضع حدٍ أدنى لسن الزواج، فإنه يُقنّن بعض الممارسات الإشكالية غير الرسمية ولكنها شائعة ومتأصلة في نظام وصاية الرجل، ويُرسّخ جذور نظام التمييز القائم على النوع الاجتماعي في معظم جوانب الحياة الأسرية، بما في ذلك الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث. وخلصت منظمة العفو أيضًا إلى أن نظام الأحوال الشخصية لا يزال يدع مجالًا كبيرًا أمام القضاة لممارسة سلطتهم التعزيرية.

وإضافة إلى تحليل منظمة العفو الدولية للنظام، أجرت مقابلات مع خمسة أشخاص: ناشطتان سعوديتان لحقوق المرأة ومحام سعودي وباحثة أكاديمية متخصصة في قانون حقوق الإنسان في السعودية وامرأة تخوض نزاعات في أروقة محاكم الأحوال الشخصية بالبلاد حول حضانة طفلها.

وفقًا لتحليل منظمة العفو الدولية للنظام، لا يزال النساء يحتجن إلى موافقة أوليائهن القانونيين من الذكور كي يتزوجن. وخلال الزواج، يُتوقع من المرأة أن "تطيع" زوجها، ويكون حقها في الدعم المالي من زوجها، مثل الطعام والسكن، مرهونًا بـ"تمكين زوجها منها". ويجوز للرجال فقط بدء إجراء الطلاق بدون أي شروط، بينما تواجه النساء عوائق قانونية ومالية وأخرى متعلقة بالممارسات العملية، حينما يسعين لحل زواجهن. وقد قُنّنت تلك العوائق في نظام الأحوال الشخصية، كما سيُفصّل لاحقًا. أما في حال انفصال الزوجين، لا تحظى الأم بالحقوق فيما يخص المسائل المتعلقة بطفلها على قدم المساواة مع الأب الذي عادةً ما يُعهد إليه بالوصاية على الطفل. ويتنهد النظام أيضًا حقوق الطفل، وفي المقام الأول حقهم في مراعاة مصالحهم الفضلى في جميع

<sup>1</sup> هالة الدوسري، "الشخصي سياسي: الهوية الجنسانية في قوانين الأحوال الشخصية لدول الخليج العربية"، 29 أغسطس/آب 2016، معهد دول الخليج العربية في واشنطن. على الرابط: <https://agsiw.org/ar/the-personal-status-laws-of-the-gulf-arab-states-ar-is-political-gender-identity-in-the-personal-status-laws-of-the-gulf-arab-states-ar>

<sup>2</sup> المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، قاعدة البيانات حول حصص التمثيل حسب النوع الاجتماعي "المملكة العربية السعودية". (غير متوفر باللغة العربية). (أُطلع عليه في 21 فبراير/شباط 2023). على الرابط: <https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/country-view/256/35>

<sup>3</sup> وكالة الأنباء السعودية، "سمو ولي العهد بمناسبة موافقة مجلس الوزراء على نظام الأحوال الشخصية: مشروع نظام الأحوال الشخصية أسيّد من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها وزوعي في إعداده أحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة ومواكبة مستجدات الواقع ومتغيراته". 8 مارس/آذار 2022. على الرابط: <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2335736>

<sup>4</sup> وكالة الأنباء السعودية، "سمو ولي العهد يعلن عن تطوير منظومة التشريعات المتخصصة"، 8 فبراير/شباط 2021. على الرابط: <https://www.spa.gov.sa/2187777>

<sup>5</sup> منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: بعد إقرار الإصلاحات الخاصة بحقوق المرأة يجب الإفراج عن الناشطات والناشطين المحتجزين"، 2 أغسطس/آب 2019. على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/08/saudi-arabia-womens-rights-reforms-must-be-followed-by-release-of-detained-activists>

الأحكام القضائية المتعلقة برفاههم. وأخيراً، يُعَيِّن نظام الأحوال الشخصية التمييز بين الرجال والنساء في الميراث، إذ يُمنَح الرجال نصيباً أكبر بكثير من النساء في الأصول الموروثة.

وقَّعت وصَدَّقت السعودية على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكن مع إبداء تحفظات. إذ أبدت المملكة تحفظاً عاماً على الاتفاقية، مُنْتِجَةً بأنها غير متقبدة بها إلى الحد الذي تُخالف فيه الشريعة الإسلامية. وأبدت أيضاً تحفظات على بعض المواد، كالأحكام التي تُنص على منح الحقوق للرجل والمرأة على قدم المساواة في ما يتعلق بجنسية أطفالهما.<sup>6</sup> وفي 2018، رأت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن التحفظ العام الذي أبدته السعودية "يتنافى مع هدف الاتفاقية وغرضها" وأوصت المملكة بسحبها.<sup>7</sup> وكانت اللجنة قد قَدَّمت توصية مماثلة في عام 2008.<sup>8</sup>

وتُلزم اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير الملائمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المسائل المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وضمان تمتع الرجال والنساء بالحقوق نفسها في حرية اختيار شريك الحياة وعقد الزواج بالموافقة الحرة والتامة.<sup>9</sup> وذكرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أيضاً أن حق المرأة في اختيار شريك حياتها وعقد الزواج بحريتها يتسم بأهمية محورية في حياتها وكرامتها ومساواتها مع الرجل.<sup>10</sup> وفي ضوء ذلك، دعت اللجنة في عام 2018 السعودية إلى إلغاء "الأحكام التمييزية التي تُنظِّم الأهلية القانونية وتعُدُّ الزوجات والطلاق ونظام الوصاية والإرث" من قوانينها.<sup>11</sup>

وبناءً على تلك النتائج، تدعو منظمة العفو الدولية مجلس الوزراء إلى إجراء تعديلات على نظام الأحوال الشخصية وإلغاء أي أحكام تمييزية ضد المرأة، بما فيها الأحكام المتعلقة بنظام وصاية الرجل، وإلى ضمان أن تحظى النساء بحقوق ومسؤوليات متساوية في ما يخص الزواج وحضانة أطفالهن والوصاية عليهم وإمكانية طلب الطلاق وحقوقهن في الميراث.

## أثر نظام الأحوال الشخصية الجديد على أحكام القضاة التعزيرية

تُنص المادة 8 من النظام الأساسي للحكم في السعودية على أن "الحكم في المملكة العربية السعودية [يقوم] على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية".

وبشير النظام الأساسي للحكم إلى دور الأسرة بأنها "نواة المجتمع السعودي"، ويُلزم الدولة بتوثيق أواصر الأسرة التي تعزز ترابطها وبالحفاظ على قيمها العربية والإسلامية.<sup>12</sup>

لكي يُعَيِّن الشخص المرشَّح ليكون قاضياً، يجب أن يكون سعودي الجنسية وإما أن يكون حاصلاً على درجة علمية من إحدى كليات الشريعة أو أن يجتاز اختباراً يُعده المجلس الأعلى للقضاء، وهو هيئة قوامها 11 عضواً يُعيِّنهم الملك لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد ويترأسها وزير العدل. ويُشرف المجلس على المحاكم والقضاء، ويُراجع جميع القرارات القانونية التي تحيلها وزارة العدل إليه، ويدلي بالأراء القانونية في المسائل القضائية. وعلى الرغم من أن النظام الأساسي للحكم، وكذلك نظام القضاء، لا يُنصان نصاً صريحاً ومحددًا على أن القاضي يجب أن يكون رجلاً، فإن جميع القضاة في السعودية هم من الرجال.<sup>13</sup> وعلاوة على ذلك، أخبر نشطاء لحقوق الإنسان منظمة العفو الدولية أن القضاة يُعيِّنون بناءً على ولائهم المُفترَض للحكومة، لا لمعرفةهم القانونية أو خبراتهم أو نزاهتهم.<sup>14</sup>

قبل تقنين السعودية نظام الأحوال الشخصية، كانت تخضع المسائل المتعلقة بالأسرة لتفسير القضاة التعزيري لأحكام الشريعة. وبينما يُشترَط أن يكون القضاة ذوي خبرة في الشريعة، كانت المفاهيم الأساسية وراء نظام الأسرة السعودي، مثل نظام وصاية الرجل وشرط حصول النساء على موافقة أوليائهن من الذكور على زواجهن، محللاً للجدل حتى بين الفقهاء المسلمين.<sup>15</sup>

ووفقاً لحركة "مساواة" العالمية، التي تُطالب بإحقاق المساواة والعدل داخل الأسرة المسلمة، فإن إخضاع المسائل المتعلقة بالأسرة لتفسير القضاة التعزيري قد أضفى قدرًا من عدم اليقين على الأحكام الصادرة من المحاكم، حيث "غالبًا ما تقع النساء

6

مجموعه معاهدات الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: [https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtmsg\\_no=IV](https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtmsg_no=IV) 8&chapter=4&clang=en#EndDec

7 لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ملاحظات ختامية بشأن التقرير الجامع للقررين الدوريين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية، 14 مارس/أذار 2018، وثيقة الأمم المتحدة: CEDAW/C/SAU/CO/3-4، الفقرة 10.

8 لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (تُكرت قبلاً)، الملاحظات الختامية للجنة: المملكة العربية السعودية، 8 أبريل/نيسان 2008، وثيقة الأمم المتحدة: CEDAW/C/SAU/CO/2، الفقرة 10.

9 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تُكرت قبلاً)، المادة 16 (ب).

10 لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (تُكرت قبلاً)، التوصية العامة رقم 21: المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، 1994، الفقرة 16.

11 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (تُكرت قبلاً)، ملاحظات ختامية، 14 مارس/أذار 2018، وثيقة الأمم المتحدة: CEDAW/C/SAU/CO/3-4، الفقرة 64 (ب).

12 المادتان 9 و10 من النظام الأساسي للحكم.

13

سماح الأغا، "قضايا في محاكم المملكة العربية السعودية: أمال في مواجهة الواقع"، 18 مايو/أيار 2021، مجلة القانون العربي الفصلية. (غير متوفرة باللغة العربية). على الرابط: <https://brill.com/view/journals/alq/aop/article-10.1163-15730255-BJA10084/article-10.1163-15730255-BJA10084.xml?language=en&body=article%20details>

14 منظمة العفو الدولية، تكيم الأفراد المعارضة: محاكمات مستبسة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية، (رقم الوثيقة: MDE 23/1633/2020)، 6 فبراير/شباط 2020. على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/1633/2020/ar> صفحة 18. أنظر أيضاً: منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، "الحكومة السعودية تُعيِّن عميلاً متورطاً في التستر على جريمة قتل خاشقجي رئيساً لمحكمة مكافحة الإرهاب"، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2022. على الرابط: <https://dawnmena.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%83%d9%88%d9%85%d8%a9-%d8%aa%d8%b9%d9%8a%d9%91%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d8%b9%d9%88%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b9%d9%8a%d9%91%d9%86-%d8%b9%d9%85%d9%8a%d9%84%d9%8b%d8%a7-%d9%85%d8%aa%d9%88%d8%b1%d8%b7%d9%8b>

15

إبراهيم سيف الدين، "الزواج بدون ولي"، 29 فبراير/شباط 2020، مدونة محبوبية (Mehbooba). (غير متوفرة باللغة العربية). على الرابط: <https://www.mehbooba.co.uk/marriage-without-wali/>

ضحايا لإساءة استخدام القضاة لهذه السلطة التعزيرية".<sup>16</sup> وتفاقت مخاطر هذه الأحكام التعزيرية بعدم عمل القضاة بمبدأ مراعاة السوابق القضائية في المحاكم السعودية، ما يعني أن السوابق القضائية لا تُعد مُلزمة في إصدار الأحكام القضائية.<sup>17</sup>

وقال المحامي السعودي طه الحاجي لمنظمة العفو الدولية إن "قبل إصدار هذا النظام، كان القضاة يستندون إلى تفسيرات مختلفة لأحكام الشريعة الإسلامية، ما أوجد أوجه تفاوت هائلة بين الأحكام الصادرة بشأن قضايا متشابهة للغاية. إن تقنين هذا النظام سيضع خطوطاً عريضة يلتزم القضاة باتباعها، بدلاً من الاستناد إلى سلطتهم التعزيرية واسعة النطاق".<sup>18</sup>

وتتفق الباحثة والناشطة السعودية هالة الدوسري مع أن تقنين نظام الأحوال الشخصية قد أثمر بالفعل عن بعض الفوائد، ولكنها قالت إن "النظام يُوحّد النظام المُمارَس فعلياً في السعودية؛ لذا، فإنه يقلل الاختلافات بين القضاة عند تطبيق النظام، إلا أنه يُبقي على صلاحيات القضاة للفصل في مسائل معينة مثل شروط فسخ الزواج أو التوافق بين الزوجين، أو في المسائل المتعلقة بحقوق الملكية [...] فيظل القضاة يتمتعون بالسلطة التعزيرية في المسائل غير المُحددة بوضوح في أحكام النظام".<sup>19</sup>

## إصلاحات في ظل حملة قمعية ضد حركة حقوق المرأة

منذ عام 2019، اتخذت السعودية بعض الخطوات نحو تحسين وضع حقوق المرأة في البلاد. إذ منحت النساء الحق في قيادة السيارات في 2019، وألغت العديد من أكثر الجوانب إشكالية في نظام وصاية الرجل. فعلى سبيل المثال، منحت في 2019 النساء اللواتي تتجاوز أعمارهن 21 عاماً الحق في استخراج جواز السفر والسفر بدون إذن أوليائهن الذكور. ومنحت السعودية أيضاً النساء الحق في تسجيل الزواج والطلاق والموالب والوفيات واستخراج دفاتر العائلة (السجلات العائلية). ومع ذلك، لم تُلغ وصاية الرجل بالكامل، بل يُقَيّن نظام الأحوال الشخصية بعض جوانبها ويبقي عليها، لا سيما في ما يتعلق بالزواج.

ولا يمكن للنساء اختيار أوليائهن القانونيين. ففي بادئ الأمر، تكون المرأة تحت وصاية والدها، وحينما تتزوج، تنتقل الوصاية إلى زوجها.<sup>20</sup> وفي حالة وفاة وليها أو طلاقها من زوجها، يُعيّن وصي جديد، والذي عادةً يكون أكبر أقرانها الذكور عمراً، سواءً شقيقها أو ابنها. وبالتالي، فإن حياة المرأة مرهونة بقدر كبير بمشيئة وليها من الذكور، الذي لا يمكنها طلب إنهاء ولايته أو نقلها إلى أقرباء آخرين من الذكور إلا في حالات محددة سيجرى توضيحها لاحقاً.

وتمنع وصاية الرجل النساء من ممارسة مجموعة من الحقوق، وتنتهك اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدّقت عليها السعودية في عام 2000.

وعلى الرغم من الإصلاحات الإيجابية التي شهدتها حقوق المرأة، عرّضت السلطات السعودية ناشطات حقوق المرأة في البلاد، اللاتي لطالما تآدين بالمساواة في الحقوق وإلغاء نظام وصاية الرجل، للقمع المستمر على نطاق واسع. ففي مارس/آذار 2019، مثلت 11 ناشطة في محاكمة أمام محكمة جزائية في الرياض على خلفية أنشطتهن النضالية، بينما وُجّهت إلى بعضهن تهمة بسبب الترويج لحقوق المرأة والدعوة إلى إنهاء نظام وصاية الرجل.<sup>21</sup> وتضمنت هؤلاء الناشطات مدافعة حقوق الإنسان السعودية لجين الهذلول، التي أحتجزت تعسفاً في 2018 وحُكِم عليها بالسجن لمدة خمسة أعوام وثمانية أشهر، مع وقف التنفيذ بعد عامين و10 أشهر من مدة الحكم، على إثر محاكمة فادحة الجور أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. وأفرج عنها إفراجاً مشروطاً في فبراير/شباط 2021 وتخضع حالياً لقرار بالمنع من السفر، بعد احتجازها التعسفي لما يقرب من ثلاثة أعوام وتعرضها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما فيها التحرش الجنسي والحبس الانفرادي.<sup>22</sup>

ويحول استمرار الحملة القمعية في السعودية ضد حرية التعبير دون أي فرص لإجراء إصلاحات فعّالة، بسبب عدم توفير حيز مدني أمام الأشخاص لطرح الآراء الانتقادية التي قد لا تتوافق مع الرواية التي تُملئها السلطات. فعلى سبيل المثال، حُكِم على سلمى الشهاب، طالبة الدكتوراه بجامعة ليدز وأم لطفلين التي تنتمي إلى الأقلية الشيعية في السعودية، بالسجن لمدة 34 عاماً بعد الاستئناف أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، بسبب دعمها لناشطات حقوق المرأة مثل لجين الهذلول على تويتر.<sup>23</sup> وقالت هالة الدوسري لمنظمة العفو الدولية "إن الخوف يسود علي نحو كبير ويفرض الناس الرقابة على أنفسهم، لأنهم يعلمون أن أولئك الذين أعربوا عن آرائهم علناً قد أستهذفوا وأضطهدوا وأسكتوا، وحتى أولئك اللواتي يُواجهن صعوبات حقيقية بعد تقنين النظام لا يمكنهن الحديث عنها علناً بسبب الأوضاع السائدة داخل السعودية".<sup>24</sup>

وقالت باحثة أكاديمية سعودية وخبيرة في حقوق المرأة بالمملكة لمنظمة العفو الدولية أيضاً إن "تقنين نظام الأحوال الشخصية يُعدّ أمراً إيجابياً. فلطالما طالبا بذلك منذ وقت طويل [...] مع ذلك، فإن مواصلة تنقيح النظام وإدخال أحكام إضافية عليه والأخذ بأراء

<sup>16</sup> حركة "مساواة"، تقرير مواضيعي حول نظام الأسرة المسلمة وحقوق المرأة المسلمة في السعودية، فبراير/شباط 2018. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: <https://www.musawah.org/wp-content/uploads/2019/02/Saudi-Arabia-Thematic-Report-2018-CEDAW69.pdf>. صفحة 5.

<sup>17</sup> كلية لندن الجامعية، دور القضاة وأهميتهم في الشرق الأوسط العربي: دراسة استثنائية متعددة التخصصات، سبتمبر/أيلول 2018. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: <https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/10076746/>

<sup>18</sup> مقابلة أجريت خلال مكالمات صوتية مع المحامي السعودي طه الحاجي في 24 فبراير/شباط 2023.

<sup>19</sup> مقابلة أجريت خلال مكالمات صوتية مع الباحثة والناشطة السعودية هالة الدوسري في 22 فبراير/شباط 2023.

<sup>20</sup> مقابلة أجريت خلال مكالمات صوتية مع الباحثة والناشطة السعودية هالة الدوسري في 22 فبراير/شباط 2023.

<sup>21</sup> منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: محاكمة الناشطات بتهمة زانفة"، 14 مارس/آذار 2019. على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2019/03/saudi-arabia-women-activists-persecuted-under-bogus-charges>

<sup>22</sup> منظمة العفو الدولية، "السعودية: الحكم المؤبد لإدانة لجين الهذلول ظلم مرّوح"، 10 مارس/آذار 2021. على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/03/saudi-arabia-verdict-upholding-loujain-al-hathloul-conviction-an-appalling-injustice-2/>

<sup>23</sup> منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: يجب إلغاء الحكم بالسجن 34 عاماً بحق طالبة سلمى الشهاب"، 19 أغسطس/آب 2022. على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/08/saudi-arab-quash-34-year-prison-sentence-for-student-salma-al-shehab/>

<sup>24</sup> مقابلة أجريت خلال مكالمات صوتية مع الباحثة والناشطة السعودية هالة الدوسري في 22 فبراير/شباط 2023.

المجتمع المدني والنسويات بشكل أكبر عند تعديل صياغاته وأحكامه ستؤتي ثمارها، ولكن لا يُوجد مناخ آمن لإجراء تلك المناقشات حول حقوق المرأة، بل تُجرّم أي مناقشات تنطوي على آراء تُعتبر انتقادية".<sup>25</sup>

## تحتاج النساء إلى موافقة وصي قانوني من الذكور للزواج

يجوز للرجال وحدهم أن يكونوا أولياء قانونيين. وعلى عكس الرجال، يجب على النساء فقط، بموجب نظام الأحوال الشخصية، الحصول على موافقة وصي قانوني من الذكور كي يتزوجن وتكون عقود زواجهن صحيحة من الناحية القانونية. ويشتمل النظام بالفعل على بعض الضمانات الرامية إلى حماية النساء من إرغامهن على الزواج، مثل إثبات موافقة الرجل والمرأة على الزواج وحظر قبول الوصي القانوني بزواج المرأة دون موافقتها؛ بيد أنه لا يُوضّح ما الذي ينطوي عليه شرط "الموافقة" أو كيف ينبغي الحصول عليه.

أما إذا رفض الوصي القانوني زواج موليته، على الرغم من رغبتها في المضي قدماً في الزواج، تُحال الوصاية إلى المحكمة، التي تُعدّ جهة أخرى يهيم عليها الذكور، كي "تتولى تزويج المرأة".<sup>26</sup> وتنتقص إحالة الوصاية إلى المحكمة من دور المرأة وفاعليتها إلى حدٍ أبعد، وتزيد من تحكم الرجل في المرأة، ويُفاقم من عدم تكافؤ ديناميكيات القوة بينهم، ويؤثر على قدرة المرأة على إبداء موافقتها "الحرّة والكاملة" بالزواج، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي والمعايير الدولية.<sup>27</sup>

وذكرت هالة الدوسري لمنظمة العفو الدولية أن "وصاية الرجل تفرض قيوداً على الكثير من النساء. ولا يحدد النظام أي شروط تطعن النساء ضد صلاحية أوليائهن، حينما يتعلق الأمر باختيار شركاء حياتهن".<sup>28</sup>

## ثغرة قانونية تتيح المجال أمام زواج الأطفال وتُشكل خطر على الفتيات

قبل إصدار نظام الأحوال الشخصية، لم يُحدّد أي حد أدنى لسن الزواج في المملكة العربية السعودية. أما النظام الجديد، فيحظر زواج الشخص دون سن الثامنة عشرة، الذي يُعدّ "سن الرشد" كما يرد فيه.<sup>29</sup> ومع ذلك، يجوز للمحكمة أن تأذن بزواج الرجل والمرأة دون سن الثامنة عشرة، إذا كانا بالغين وبعد التحقق من "مصلحتهما" في هذا الزواج.<sup>30</sup>

وفي أبريل/نيسان 2022، نشرت وزارة العدل مشروع اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال الشخصية، الذي نصّ على ثلاثة شروط يجوز بموجبها زواج الأطفال دون سن 18 عامًا. أولاً، يجب على الراغب في الزواج أو وليه، الذي عادةً ما يكون الأب، أو أمه، تقديم طلب بذلك. ثانياً، يجب أن تأتي موافقة الشخص الذي سيتزوج "بإقراره الصريح" أمام المحكمة ويجب سماع رأي الأم بشأن ذلك. وأخيراً، يجب أن يكون الراغب في الزواج قد بلغ "الاكتمال الجسمي والعقلي" وألا يُعرّضه الزواج لأي خطر، الأمر الذي يتعين إثباته بتقديم تقرير طبي وتقرير نفسي و/أو اجتماعي.<sup>31</sup> ومع ذلك، لم يُنقذ مشروع اللائحة بعد في الواقع الفعلي، لذلك لم يتضح حتى اللحظة كيف ستبث المحاكم في حالات زواج الأشخاص دون سن الثامنة عشرة.

ويجب على السعودية ضمان الموافقة الحقيقية لأي طرف دون سن 18 عامًا عند عقد الزواج، دون أي تأثير لا مسوّغ له أو إكراه، بما في ذلك التهديد بالعنف أو عرض أي حوافز مالية. أما في حالة عدم توفر الموافقة الحقيقية، فيمكن اعتبار الزواج قسرياً. إن زواج الأطفال يلحق بهم عواقب وخيمة تُلازمهم مدى الحياة وتُعيق قدرة الفتيات على التمتع بمجموعة كبيرة من حقوقهن الإنسانية. إذ يُرَجَّح أن تترك الفتيات اللواتي يتزوجن في سن مبكر دراستهن مبكراً، أكثر من غيرهن، وألا يحظين بفرص كبيرة للعمل وأن يتعرّضن بصورة كبيرة للعنف المنزلي ومجموعة من المشكلات الصحية المُصاحبة للحمل في سن مبكر.<sup>32</sup>

## تعرض النساء للتمييز فيما يخص الحصول على الطلاق أو غير ذلك من أشكال الانفصال بين الزوجين

يُنصّ نظام الأحوال الشخصية على ثلاثة سبل للانفصال بين الزوجين، وهي الطلاق والخُلْع والفسخ. أما الخُلْع، فهو أحد أشكال الانفصال بين الزوجين، الذي يمكن بدء إجراءه بناءً على طلب الزوجة، لكنه يتطلب موافقة الزوج. والفسخ هو الانفصال الذي تأمر به المحكمة بناءً على وقوع خطأ أو تقصير.

ويجوز للرجال فقط بدء إجراء الطلاق بدون أي شروط. أما في حالتي الخُلْع والفسخ، حيث يمكن للنساء البدء بإجراءات حل الزواج فإنهن يواجهن عوائق قانونية ومالية وأخرى متعلقة بالممارسات الفعلية، وقد قُننت هذه العوائق في نظام الأحوال الشخصية،

<sup>25</sup> مقابلة أجريت خلال مكالمة صوتية مع باحثة أكاديمية وخبيرة في حقوق المرأة في السعودية (لم يُذكر اسمها لدواعٍ أمنية)، في 28 فبراير/شباط 2023.

<sup>26</sup> المادة 20 من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>27</sup> اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (دُكرت قبلاً)، المادة 16. أنظر أيضاً: اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (دُكرت قبلاً)، General Recommendation No. 21: Equality in marriage and family relations توصية عامة رقم 21: المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، 1994؛ واتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج، المادة 1.

<sup>28</sup> مقابلة أجريت خلال مكالمة صوتية مع الباحثة والناشطة السعودية هالة الدوسري في 22 فبراير/شباط 2023.

<sup>29</sup> التمديد في نظام الأحوال الشخصية.

<sup>30</sup> المادة 9 من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>31</sup> المادة 5 من مشروع لائحة نظام الأحوال الشخصية.

<sup>32</sup> منظمة العفو الدولية، "The Devastating Impact of Child Marriage on Girls Around the World"، "الأثار المدمرة لزواج الفتيات في سن الطفولة حول العالم"، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2015. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: <https://www.amnestyusa.org/the-devastating-impact-of-child-marriage-on-girls-around-the-world/>

بينما لا تسري على الرجال وتضر بالنساء بشكل غير متناسب. وتنتهك هذه الصورة من انعدام المساواة فيما يتعلق بحل الزواج التزامات السعودية بموجب القانون الدولي.<sup>33</sup>

### لا تحظى النساء بإمكانية طلب الطلاق وغيره من أشكال الانفصال بين الزوجين على قدم المساواة

يُنص نظام الأحوال الشخصية بوضوح على أن "الطلاق هو حل عقد الزواج بإرادة الزوج باللفظ الدال عليه".<sup>34</sup> ويتيح هذا النص للرجل القدرة على تطليق زوجته من طرفه فقط، سواءً شفويًا أو كتابيًا، بدون أي شروط. ولا يشترط النظام في ذلك إلا "إعلام" الزوجة بالطلاق ويُنص على أحقيتها بالحصول على تعويض مالي، إذا لم تُعلم بالطلاق أو لم يُوثق الزوج بالطلاق.<sup>35</sup> فعلى سبيل المثال، يمكن للزوج تطليق زوجته بمجرد قول "أنت طالق" ثلاث مرات في مرة واحدة أو في أكثر من مرة. وفي هذه الحالة، يُعد الطلاق نهائيًا. وعلى النقيض من ذلك، لا يحق للزوجة إنهاء الزواج من طرفها وفقًا لنظام الأحوال الشخصية. وعلى الرغم من أنه يمكن بدء إجراء الخلع بناءً على طلب الزوجة، يستلزم ذلك موافقة الزوج ويُنشَرط فيه أن تُرد المرأة مهرها وكذلك كل "ما صحَّ اعتباره مالا".<sup>36</sup> ويجوز أيضًا للمرأة أن تطلب فسخ عقد الزواج، وهو الطلاق الذي تأمر به المحكمة بناءً على وقوع خطأ أو تقصير،<sup>37</sup> لسبب واحد على الأقل من مجموعة محدودة من الأسباب، التي تشمل علة وعدم دفع الزوج مهر الزوجة، ورفض الزوج أو عجزه عن استيفاء النفقة، والإضرار بالزوجة "إذا ثبت وقوع الضرر"، وهجر الزوجة، وفي حالة امتناع الزوج عن جماعها.<sup>38</sup>

### تتحمل النساء أعباءً مالية غير متناسبة خلال الطلاق أو غيره من أشكال الانفصال بين الزوجين

يفرض نظام الأحوال الشخصية، في الأحوال القليلة التي يجيز فيها للنساء بدء إجراء الانفصال عن أزواجهن، أعباءً مالية غير متناسبة عليهن، ما يُجحِّم قدرتهن على إنهاء زواجهن إلى حدٍ أبعد.

ففي حين أنه يحق للمرأة تلقي جزء من مهرها في حالة الطلاق،<sup>39</sup> الذي يبدأ الزوج إجراءاته، يجب على المرأة التي تطلب الخلع أو الفسخ تعويض زوجها.

ولا يكون الخلع مرهونًا بموافقة الزوج فحسب، بل أيضًا يُشترط فيه أن تُؤوض الزوجة زوجها. وقد يشمل التعويض الذي يُشترط على الزوجة تقديمه إلى زوجها "كل ما صحَّ اعتباره مالا" كالمهر.<sup>40</sup> ووفقًا لما ذكرته الباحثة والناشطة السعودية هالة الدوسري، فإن الزوج والقاضي هما من يحددان حجم هذا التعويض.

انتقلت بيثاني الحيدري، المواطنة الأمريكية والباحثة الأكاديمية المتخصصة في حقوق الإنسان بالسعودية، إلى السعودية في بداية 2011 وتزوجت مواطن سعودي وأنجبت منه طفلة. وأمضت أعوامًا تحاول الانفصال عن زوجها وواجهت صعوبات جمة في سبيل ذلك. وقالت بيثاني إنها لم تتمكن من الحصول على الخلع لأنها لم تملك المقدرة المالية على رد مهرها. وبعد أن طلبت من زوجها الطلاق على مدى أعوام، قَدِّمت طلبًا بفسخ عقد الزواج في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بعدما لجأت إلى تقديم أدلة تُثبت أن زوجها كان يتعاطى المُخدَّرات ويُسِيء معاملة أسرته. وتعمل بيثاني حاليًا لدى منظمة ذا فريدم إنشيتيف ( The Freedom Initiative) لحقوق الإنسان، التي يقع مقرها في الولايات المتحدة وينصّب عملها على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووفقًا لما ذكرته بيثاني، لا يمكن للكثير من النساء المطالبة بالخلع لأنهن لا يملكن الموارد المالية لذلك.<sup>41</sup> وعلى الرغم من أن محنة بيثاني تسبق تطبيق نظام الأحوال الشخصية، فإن النظام لا يتيح أي سبيل لمعالجة أو إنصاف أولئك اللواتي يقاسين مثلها.

ويمكن للمرأة بدء إجراء الفسخ قبل إتمام الزواج، ويمكن للمحكمة أن تأمر بفسخ عقد الزواج، بشرط أن تكون قد أعادت المهر إلى الزوج. وفي الحالات التي تطلب فيها الزوجة فسخ عقد الزواج قبل إتمامه "بسبب راجع إليها"، يجب عليها إعادة المهر، وقد يُطلب منها، بناءً على طلب من الزوج، تعويض إضافي عما أنفقه الزوج عليها للزواج منها.<sup>42</sup> ومع ذلك، لا يرد في النظام أي نص يُحدد ما الذي قد ينطوي عليه هذا "السبب". وبحسب ما ذكرته باحثة أكاديمية سعودية وخبيرة في حقوق المرأة بالسعودية خلال مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قد يكون هذا السبب أن الزوجة لا تعيش في بيت الزوجية أو أنها ترفض مجامعة زوجها.<sup>43</sup>

وفي جميع حالات حل الزواج، يُلحق نظام الأحوال الشخصية الضرر بالنساء من الناحية الاقتصادية. فبالنظر إلى الأدوار التقليدية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والحقيقة الشائعة بأن النساء يعيلن أزواجهن ماليًا في أغلب الأحوال، لا تحظى النساء بتسويات مالية عادلة عند إنهاء زواجهن، لا سيما فيما يتعلق بتوزيع الممتلكات والنفقة بعد حل الزواج، ما قد يؤدي إلى إضعاف وضعهن الاقتصادي. ولا تَرِد في نظام الأحوال الشخصية أي أحكام عن تقسيم الممتلكات الزوجية بعد حل الزواج. وإضافة إلى ذلك، لا يضع

<sup>33</sup> اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (دُكرت قبلاً)، المادة 16 (1) (ج). أنظر أيضًا: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 16 (1).

<sup>34</sup> المادة 77 من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>35</sup> المادتان 90 و91 من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>36</sup> المادة 100 من نظام الأحوال الشخصية. أنظر أيضًا المادتين 95 و96 من النظام.

<sup>37</sup> المادة 103 من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>38</sup> المواد من 105 إلى 115 من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>39</sup> المادة 40 (3) من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>40</sup> المادة 100 من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>41</sup> مقابلة أجريت خلال مكالمة صوتية مع بيثاني الحيدري، الباحثة الأكاديمية المتخصصة في حقوق الإنسان بالسعودية، في 14 فبراير/شباط 2023.

<sup>42</sup> المادة 112 من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>43</sup> مقابلة أجريت خلال مكالمة صوتية مع باحثة أكاديمية وخبيرة في حقوق المرأة في السعودية، في 28 فبراير/شباط 2023.

النظام في الحسبان أي مساهمات غير مالية تُقدِّمها النساء خلال الزواج.<sup>44</sup> فلا يمنح النساء الحق في الحصول على نفقة ما بعد حل الزواج عقب إتمام الانفصال، إلا خلال فترة العِدَّة، وهي الأشهر الثلاثة التي لا يمكن للزوجة خلالها التزوُّج مُجددًا، أو حتى تضع مولودها، إذا كانت حاملًا.<sup>45</sup>

وأقرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن الوضع غير المتكافئ للنساء داخل الأسرة وعدم الاعتراف بمساهماتهن غير المالية خلال الزواج غالبًا ما يُوجدان نُظْم لتوزيع الممتلكات وتقديم الإعالة بعد انقضاء الزواج تنطوي في أغلب الأحيان على محاباة الأزواج، بصرف النظر عما إذا كانت القوانين تبدو محايدة.<sup>46</sup> وحثت اللجنة الدول على ضمان الاسترشاد بالمبدأ التوجيهي الفائل بأن يتحمل كلا الطرفين على قدم المساواة المزايا والمساوئ الاقتصادية المتصلة بالعلاقة وبانقضائها.<sup>47</sup> وحثت اللجنة أيضًا الدول على إصلاح القوانين المتعلقة بنفقات ما بعد حل الزواج كي تعالج على نحو أفضل الفوارق الاقتصادية بين الزوجين المستندة إلى النوع الاجتماعي، بما في ذلك اضطلاع المرأة بقسط العمل غير مدفوع الأجر أكثر من الرجل.<sup>48</sup>

## لا تحظى النساء اللواتي يتعرَّضن للعنف الأسري بالحماية الكافية

لا يتيح نظام الأحوال الشخصية للنساء الحماية من التعرُّض للعنف الأسري بقدر كافي، في حين أن التشريع الحالي الذي يُجرِّم الاعتداء المنزلي يظل غير كافي ولا يُنفَّذ تنفيذًا صارمًا.<sup>49</sup>

ويتيح نظام وصاية الرجل، الذي لم يُلغيه نظام الأحوال الشخصية، المجال أمام الاعتداءات المنزلية. وكما ذُكر سابقًا، يسمح نظام الوصاية للرجال بالتحكم في جوانب بالغة الأهمية من حياة النساء، بينما قد تجعل صعوبات نقل الوصاية النساء رهينات لأوضاع يتعرَّضن فيها للآذى. وإضافة إلى ذلك، يخلق تقنين الأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي، التي تتسم بالنزعة الذكورية، بيئة خصبة لوقوع الاعتداءات المنزلية. وعلى الرغم من أن النظام يفرض على الزوج واجبًا بأن يُقدِّم لزوجته النفقة المالية خلال الزواج، التي تشمل الطعام والملبس والسكن وغير ذلك من الضروريات الأساسية،<sup>50</sup> فإن هذا الحق مشروط بأن "تُمكن [زوجها] من نفسها"،<sup>51</sup> ويجوز حرمانها من النفقة، إذا "منعت نفسها من الزوج [...] من دون عذر مشروع"،<sup>52</sup> من بين حالات أخرى. ولم يُورد النظام أي تعريف محدد لهذا "العذر المشروع". وتُعَرِّض هذه الأحكام النساء للاستغلال والاعتداءات، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي الذي لا يُجرِّمه القانون السعودي.

وتعارض الأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي بهذه الصورة النمطية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. إذ تُلزم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول الأطراف بـ "تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة".<sup>53</sup>

وعلاوة على ذلك، يُحجِّم نظام الأحوال الشخصية من قدرة النساء على إنهاء الزيجات التي يتعرَّضن فيها للآذى. فيجوز للمرأة بدء إجراء فسخ عقد الزواج، في حالة تعرُّضها "للضرر" من زوجها، ولكن يقع عليها عبء إثبات وقوع الضرر وإثبات تعدُّر دوام العشرة بسبب هذا الضرر.<sup>54</sup> وإذا لم تستطع المرأة أن تفي بهذه المعايير الإثباتية المُشددة، يقضي النظام بأن يلجأ الزوجان إلى إجراء التحكيم، ويختار فيه كل طرف حَكَمًا من أسرته. وإذا تعدُّر ذلك، تُعيِّن المحكمة الحكَّمين. وقد تستمر عملية المصالحة لما يصل إلى 60 يومًا<sup>55</sup> وترجِّح هذه الأحكام، التي تفرض مزيدًا من العوائق أمام إنهاء أي زواج، كفة مصالحة الأسرة ولمَّ شملها على كفة سلامة المرأة.<sup>56</sup> أما الرجال الذين يرغبون في الطلاق، فلا يضطرون إلى خوض مثل هذه العملية الإجرائية. وتتعارض هذه الممارسات مع المعايير الدولية للالتزامات الدول بشأن الاستجابة لحالات العنف المنزلي، التي تتطلب أن تضع أولوية "لحقوق [...] الناجية من العنف على الاعتبارات الأخرى مثل مصالحة الأسر أو المجتمعات المحلية".<sup>57</sup>

44 رأت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أنه "يجب إعطاء الإسهامات المالية وغير المالية نفس القدر من الأهمية"، عند تقسيم ممتلكات الزوجية. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (دُكرت قبلاً)، توصية عامة رقم 21، المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، 1994، الفقرة 7.

45 المادة 53 من نظام الأحوال الشخصية.

46 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، توصية عامة بشأن المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الأثار الاقتصادية المترتبة على الزواج والعلاقات الأسرية وعلى فسخ الزواج وإنهاء العلاقات الأسرية)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2013، وثيقة الأمم المتحدة: CEDAW/C/GC/29، الفقرة 43.

47 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (دُكرت قبلاً)، توصية عامة بشأن المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الأثار الاقتصادية المترتبة على الزواج والعلاقات الأسرية وعلى فسخ الزواج وإنهاء العلاقات الأسرية)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2013، وثيقة الأمم المتحدة: CEDAW/C/GC/29، الفقرة 45.

48 اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (دُكرت قبلاً)، الملاحظات الختامية للجنة، ألبانيا، 10 فبراير/شباط 2009، وثيقة الأمم المتحدة: CEDAW/C/DEU/CO/6، الفقرتان 55 و56.

49 هيومان رايتس ووتش، "السعودية - قانون جديد يجرِّم العنف الأسري"، 3 سبتمبر/أيلول 2013. على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/news/2013/09/03/250962>.

50 المادة 45 من نظام الأحوال الشخصية.

51 المادة 51 من نظام الأحوال الشخصية.

52 المادة 55 من نظام الأحوال الشخصية.

53 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (دُكرت قبلاً)، المادة 5 (أ).

54 المادة 108 من نظام الأحوال الشخصية.

55 المادة 109 من نظام الأحوال الشخصية.

56 حركة مساواة، "السعودية: نظرة عامة على قوانين الأسر المسلمة والممارسات"، 2 يوليو/تموز 2022. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: <https://www.musawah.org/wp-content/uploads/2019/03/SaudiArabia-Overview-Table-2022.pdf>. صفحة 30.

57 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دليل التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، 2012. صفحة 53.

وتواجه النساء غير السعوديات عقبات أخرى عند الإبلاغ عن تعرّضهن للعنف المنزلي على أيدي أزواجهن. إذ يجوز أن يكون زوج المرأة الأجنبية كفيلاً، وفقاً للقانون السعودي؛ ومن ثمّ، فإن إقامتها في البلاد يمكن أن تكون مرهونة بعلاقتها الزوجية، ما يعني أن الزوجة غير السعودية تكون عرضةً للترحيل، إذا لم يُجدد الزوج إقامتها بسبب تقديمها لأي بلاغ ضده بشأن تعرّضها للاعتداء المنزلي، أو بسبب مفاضته أو سجنه.

## أحكام تمييزية بشأن الحضانة والوصاية على الأطفال

لا يمنح نظام الأحوال الشخصية الرجال والنساء حقوقاً متساوية فيما يخص المسائل المتعلقة بأطفالهم في حالة الانفصال، ما يُعدّ خرقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية. وفي حين أن الأم تُمنح حضانة الطفل تلقائياً وتكون "حاضنة" الطفل،<sup>58</sup> يظل الأب الوصي القانوني على الطفل، ولديه صلاحية اتخاذ القرارات بالغة الأهمية والحاسمة في حياة الطفل.

ويتمتع الأب، بصفته الوصي القانوني، بصلاحيات أكثر من الأم في تربية الطفل بموجب النظام، إذ يتولى "شؤون القاصر وتمثيله".<sup>59</sup> ويتضمن ذلك "الإشراف العام على شخص القاصر بما لا يتعارض مع سلطة الحاضن في إدارة شؤون المحضون [الطفل]".<sup>60</sup> ومع ذلك، يكتنف الغموض هذه الأحكام، وتمنح القضاة سلطة تعزيرية كبيرة عند الفصل في الحالات التي يكون فيها الوصي على الطفل (الذي عادةً ما يكون الأب) وحاضنه (الذي عادةً ما يكون الأم) على خلاف. وكثيراً ما تُمارس المحاكم التمييز ضد النساء، كما سيُفصّل لاحقاً.

ويُسمح أيضاً للحاضن (الذي عادةً ما يكون الأم) بالسفر بالطفل خارج السعودية لمدة أقصاها 90 يوماً فقط في العام؛ ويتطلب السفر لفترة تتجاوز هذا الحد الأقصى موافقة الوالد الآخر (الذي يكون عادةً الأب في هذه الحالة، بصفته الوصي)، أو موافقة وصي قانوني آخر، في حالة وفاة الأب.<sup>61</sup> ولا يفرض هذا الشرط قيوداً على حرية النساء في التنقل فحسب، بل يمنعهن أيضاً من الانتقال خارج السعودية مع أطفالهن خارج البلاد، ما لم يحصلن على موافقة صريحة من آباء أطفالهن أو الأوصياء القانونيين المُعيّنين.

وعلاوة على ذلك، يجوز للأب وحده، بصفته الوصي القانوني لابنته، الموافقة على زواجها، والتي يُشترط إيدؤها كي يكون عقد الزواج صحيحاً من الناحية القانونية، كما ذُكر سابقاً.

وتكثر الأسباب الداعية إلى إنهاء حضانة الأم على نحو أوسع نطاقاً، مقارنةً بأسباب إنهاء الوصاية القانونية للأب. ويوجد ذلك مجالاً أمام الآباء لاستخدام صلاحياتهم واسعة النطاق الممنوحة لهم بموجب وصايتهم القانونية لانتزاع الحقوق التي تتمتع بها النساء في ما يتعلق بأطفالهن. فيجوز إنهاء حضانة الطفل استناداً إلى أن الحاضن لا يتمتع بـ "كمال الأهلية" أو "القدرة على تربية المحضون وحفظه ورعايته"، من بين أسباب أخرى.<sup>62</sup> ولم يُورد نظام الأحوال الشخصية تعريفات واضحة لهذه المصطلحات، ما يجعل الكثير من هذه الاعتبارات محلاً لتقدير القضاة.

وإضافة إلى ذلك، يمكن للوصي القانوني إنهاء حضانة الأم، إذا تزوجت رجلاً لا تربطه صلة قرابة بالطفل.<sup>63</sup> وقد يردع هذا النص القانوني المطلقات اللاتي لديهن أطفال من التزوُّج مُجدداً، خشيةً أن يفقدن أطفالهن، ما لم يستطعن إثبات أن زواجهن يُلبي "مصلحة" الأطفال؛ ولكن يقع عبء الإثبات على النساء في هذه الحالة، بينما لا يتضح كيف ستُفسر الهيئات القضائية المقصود بـ "مصلحة" الأطفال. ولا يرد في نظام الأحوال الشخصية أي نص مماثل يُقيّد وصاية الأب على طفله، استناداً إلى حالته الاجتماعية.

وحتى حينما تحتفظ النساء بحضانة أطفالهن بعد التزوُّج مُجدداً، يجب أن يوافق أزواجهن الجدد على أن يعيش أطفالهن معهم في بيت الزوجية، "إذا لم يكن لهم حاضن غيرها أو أنهم يتضررون من مفارقتها".<sup>64</sup> وحتى إذا وافق أزواجهن الجدد على عيش أطفال زوجاتهم من زيجاتهم السابقة في بيت الزوجية، يحق لهم العدول إذا "لحقهم ضرر" من هذه الموافقة. وفي هذا السياق، لم يُورد النظام أي تعريف لهذا "الضرر". وعلى النقيض من ذلك، لا يحتاج الأزواج إلى موافقة زوجاتهم كي يعيش أطفالهم من زيجاتهم السابقة في منزل الزوجية، ما لم تشترك الزوجات في امتلاك البيت أو تاجيره، وبشرط أن ذلك لا يُلحق بهن "ضرراً".<sup>65</sup> ومرة أخرى، لا يشير نظام الأحوال الشخصية إلى طبيعة هذا الضرر أو كيفية إثباته أمام المحاكم.

وعلى جانب آخر، لا تتصل أسباب إنهاء وصاية الآباء بما إذا كانوا قد تزوجوا مُجدداً. ويجوز للمحاكم إلغاء وصاية الآباء، إذا لم يكن الوصي "كامل الأهلية" أو "قادرًا على القيام بمقتضيات الوصاية المنوطة به".<sup>66</sup> وعلاوة على ذلك، يُشترط ألا يكون الشخص الذي يُعيّنه الأب أو المحكمة وصياً "محكوماً عليه بالعزل من الوصاية على قاصر آخر بسبب الإضرار به أو التفريط في حفظ ماله" و"ألا توجد بينه وبين القاصر عداوة يخشى منها على مصلحته".<sup>67</sup> وتخضع الأحكام الصادرة في هذا الشأن لتقدير المحاكم، بينما لا يُنص نظام الأحوال الشخصية على أي سبل أمام الأمهات لإنهاء وصاية الآباء، على سبيل المثال، في الحالات التي يسيء الأب معاملة أسرته.

58 المادة 127 من نظام الأحوال الشخصية.

59 المادة 137 من نظام الأحوال الشخصية.

60 المادة 138 من نظام الأحوال الشخصية.

61 المادة 129 من نظام الأحوال الشخصية.

62 المادتان 125 و128 من نظام الأحوال الشخصية.

63 المادة 126 من نظام الأحوال الشخصية.

64 المادة 57 (2) من نظام الأحوال الشخصية.

65 المادة 57 (1) من نظام الأحوال الشخصية.

66 المادة 143 من نظام الأحوال الشخصية.

67 المادة 141 من نظام الأحوال الشخصية.

وفي الواقع الفعلي، تُمارس المحاكم التمييز ضد النساء خلال جلسات الاستماع في دعاوى الحضانة.<sup>68</sup> فقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى سيدة تعيش في السعودية، وقد أخذ زوجها السابق طفلتها منها لمدة شهرين في عام 2022. ولم يُعلمها الأب بمكان وجودها. وحينما أبلغت الشرطة، وتفتت الحالة وأجبرت الأب على إعادة الطفلة إلى أمها في الأسابيع اللاحقة. ومع ذلك، لم تتخذ الشرطة أي إجراء قانوني ضد الأب. وعلى الرغم من أن المحاكم منحتها حضانة طفلتها في 2022، قدّم زوجها السابق دعوى جديدة لطلب حضانة الطفلة. ووفقاً لما ذكرته الأم، منحت محكمة الأحوال الشخصية مؤخرًا حضانة الطفلة إلى زوجها السابق، على الرغم من عدم علمها أو إبلاغها بعقد أي جلسات استماع بشأن ذلك.<sup>69</sup>

وبحسب ما قالته بيثاني الحيدري، حينما قدّم زوجها السابق دعوى جديدة لطلب حضانة طفلتهما نيابةً عن والدته في مايو/أيار 2018، كانت الأسباب التي أوردها أن بيثاني مواطنة أمريكية ولا تُعلمها اللغة العربية وتتعامل مع رجال لا تربطها بهم أي صلة وتُمارس رياضة اليوغا ولا ترتدي الحجاب. وفي حين أن القاضي ذكر أن بيثاني وزوجها السابق ووالدته لا يصلحون جميعًا لحضانة الطفلة، فقد حكم في يوليو/تموز 2019 بأن والدة زوجها السابق هي "الشخص الأصح بينهم" للحضانة، على الرغم من أن الأدلة التي قدّمتها بيثاني تُثبت أن والدته كانت أيضًا تُسيء معاملة الطفلة. ثم قدّمت بيثاني طعنًا ضد هذا الحكم. وبدلاً من عقد جلسة لإعادة النظر في الحضانة، دُعيت إلى مكتب رئيس محكمة الأحوال الشخصية مع حضور زوجها السابق وموظف في سفارة الولايات المتحدة، وأخبرت حينها بأنه يجب أن تتوصل هي وزوجها إلى اتفاق لتسوية المسألة. وقالت بيثاني لمنظمة العفو "إنهم يتشدقون [في السعودية] باستقلالية القضاء؛ ومع ذلك، عُرقل الطعن الذي قدّمته. أخبرتهم [هيئة المحكمة] حينئذ بشأن الأدلة التي تُثبت إساءة معاملة ابنتي من أبيها وحدثها، وكذلك الإهمال وتعاطي المخدرات. المصلحة الفضلى للطفلة غير موجودة. لم يكن لدينا أي خيار آخر".<sup>70</sup>

ويُصنّف كلٌّ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، اللتين صدّقت عليهما السعودية، على وجوب أن تكون المصالح الفضلى للأطفال موضع الاعتبار الأول والأساسي في جميع المسائل المتعلقة بهم.<sup>71</sup> ودعت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول أيضًا إلى ضمان المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالوصاية على أطفالهم.<sup>72</sup>

## عدم المساواة بين الرجال والنساء في حقوق الميراث

يُميّز نظام الأحوال الشخصية بين الرجال والنساء في ما يتعلق بالمواريث، إذ يمنح الرجال نصيبًا أكبر كثيرًا من النساء في الأصول الموروثة.<sup>73</sup>

ويُصنّف النظام على أن تراث الزوجة فقط ربع ما يترك الزوج من أصول، في حالة الزوجين اللذين ليس لديهما أبناء أو وارثون آخرون، بينما يرث الزوج نصف الأصول التي تتركها الزوجة في الحالة نفسها. وإذا كان للزوجين أبناء أو وارثون آخرون، تراث الزوجة ثمن الأصول التي يتركها الزوج، في حين أن الزوج يرث ربع ما تترك الزوجة من أصول.<sup>74</sup> وحتى إن كان للزوج أكثر من زوجة، تتقاسم زوجاته، لدى وفاته، النصيب نفسه المحدد للزوجة الواحدة.<sup>75</sup> وتفرض هذه التفرقة على الأراذل من النساء وضْعًا ماليًا أضعف من الأراذل من الرجال، لا سيما بالنظر إلى أن أكثر النساء يعيلهن أزواجهن ماليًا. وقد حدّرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن تلك الأوضاع تنتهك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.<sup>76</sup>

وينطبق التمييز بين الجنسين أيضًا على الأبناء، إذ أن الابنة تراث نصف الأصول التي يتركها أيٌّ من الوالدين، إذا كانت الابنة الوحيدة. وإذا كان للزوجين أكثر من ابنة واحدة دون أبناء ذكور، يُقسّم ثلثًا الميراث على جميع البنات.<sup>77</sup> أما إذا كان للزوجين ولد، فإنه يرث ما يُعادل نصيب ابنتين.<sup>78</sup> وإضافة إلى ذلك، يتسم النظام بالتمييز ضد النساء في ما يتعلق بالوصية للوارثين المستحقين للميراث. فعلى سبيل المثال، يُعدّ الأحفاد من الابن وحدهم، دونًا عن الأحفاد من الابنة، مستحقين لميراث جديهم.<sup>79</sup> ويتكرر نفس هذا النمط من عدم المساواة في توزيع الميراث القائم على النوع الاجتماعي في العلاقات الأسرية، كتلك بين الأشقاء والعمات والأعمام.

<sup>68</sup> حركة "مساواة"، "تقرير مواضيعي حول نظام الأسرة المسلمة وحقوق المرأة المسلمة في السعودية"، فبراير/شباط 2018. (غير متوفر باللغة العربية). على الرابط: <https://www.musawah.org/wp-content/uploads/2019/02/Saudi-Arabia-Thematic-Report-2018-CEDAW69.pdf>. صفحة 24.

<sup>69</sup> مقابلة أُجريت خلال مكالمة صوتية مع "سارة" (عُزّر اسمها لدواعٍ أمنية) في 27 فبراير/شباط 2023.

<sup>70</sup> مقابلة أُجريت خلال مكالمة صوتية مع بيثاني الحيدري، الباحثة الأكاديمية المتخصصة في حقوق الإنسان بالسعودية، في 14 فبراير/شباط 2023.

<sup>71</sup> اتفاقية حقوق الطفل، أُعتمدت بموجب قرار الجمعية العمومية رقم 25/44 في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1989، مرفق، الدورة الرابعة والأربعون، ملحق السجل الرسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة (رقم 49)، صفحة 167، رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/44/49، وبدا نفاذها في 2 سبتمبر/أيلول 1990، المادة 9.

<sup>72</sup> اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (دُكرت قبلاً)، General Recommendation No. 21: Equality in marriage and family relations، توصية عامة رقم 21: المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، 1994، الفقرة 16 (و).

<sup>73</sup> المواد من 210 إلى 215 من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>74</sup> المادتان 209 و210 من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>75</sup> المادة 210 (2) من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>76</sup>

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (دُكرت قبلاً)، توصية عامة رقم 21: المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، 1994، الفقرة 35.

<sup>77</sup> المادة 215 (1) من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>78</sup> المادة 215 (2) من نظام الأحوال الشخصية.

<sup>79</sup> المادة 205 من نظام الأحوال الشخصية.

وُبرِّسَخ عدم المساواة في حقوق الميراث جذور التمييز بين الرجال والنساء في النواحي الاقتصادية على نحو أعمق. وقد رأَت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن الدول مُلزَمة بأن "تعتمد قوانين تتعلق بكتابة الوصية التي تكفل المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، سواءً من موقع المُوصي أو الوارث أو ذي الحقوق".<sup>80</sup>

## توصيات إلى السلطات السعودية

كما يُبيِّن هذا التحليل، فإن نظام الأحوال الشخصية يُقنن التمييز ضد النساء ولا يتيح لهن الحماية بالقدر الكافي من التعرُّض للعنف. وقد رَوَّج ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على نطاق واسع للإصلاحات التي أجراها على حقوق المرأة، من بينها إصدار نظام الأحوال الشخصية، ورَعَم أن هذه الإصلاحات تُشكِّل مقياساً للتقدم الذي تشهده المملكة. ولكن مع إمعان النظر في الأوضاع السائدة، يتضح أن نظام الأحوال الشخصية لا يفي بأي وعود مقطوعة، بل يواصل ترسيخ جذور نظام يسوده التمييز القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة.

وفي هذا الصدد، تُوجِّه منظمة العفو الدولية التوصيات التالية إلى السلطات المعنية:

### إلى مجلس الوزراء

- إدخال التعديلات على نظام الأحوال الشخصية لضمان ما يلي:
  - إلغاء أي أحكام تطوي على بقايا نظام وصاية الرجل، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر، المواد 11 و13 و15 و20 و129؛
  - وعدم التمييز ضد المرأة في أحكام النظام، بما في ذلك تقنينه للأدوار الإشكالية والنمطية المرتبطة بالنوع الاجتماعي التي تفرض على الزوجات "طاعة" و"تمكين أزواجهن منهن"، كما يرد في المادة 42 (5) والمادتين 51 و55؛
  - وحظر جميع أشكال الزواج المبكر قسراً أو بالإكراه، وضمان عقد الطرفين للزواج بحريتهما دون أي تأثير لا مسوِّغ له أو إكراه، بما في ذلك التهديد بالعنف أو عرض أي حوافز مالية؛
  - ووضع إجراءات لتقييم مدى موافقة طرفي الزواج في الحالات التي يكون فيها أحد أو كلا الطرفين دون سن 18 عاماً، وحماية المصالح الفضلى للأطفال، في حالة الاشتباه في إكراه أي طرف على الزواج، مع إبلاء الاعتبار الواجب لآراء الأطفال وفقاً لقدراتهم المتطورة؛
  - والمساواة بين النساء والرجال في إمكانية طلب الطلاق، وعدم فرض النظام على النساء أي أعباء مالية غير متناسبة، تُحجِّم قدرتهن على إنهاء زواجهن على نحو أكبر، بسبب تتضمن الحرص على وضع أي مساهمات غير مالية تُقدِّمها النساء خلال الزواج في الحساب والاعتراف بها في اتفاقات التسويات المالية بعد إنهاء الزواج؛
  - والمساواة بين النساء والرجال في الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالوصاية على الأطفال، ووضع المصالح الفضلى للأطفال في الأولوية عند اتخاذ أي قرارات بشأن حضانتهم؛
  - والمساواة بين النساء والرجال في حقوق الميراث.
- وإدخال التعديلات على نظام الحماية من الإيذاء كي يُجرِّم على نحو صريح الاغتصاب الزوجي، وضمان أن تعمل السلطات على وضع آلية فعَّالة تُمكن الناجيات من العنف المنزلي والاعتداءات من تقديم البلاغات السرية والتماس الانتصاف بدون خوفٍ من التعرُّض للانتقام؛
- وإدخال التعديلات على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2016، لإزالة أي قيود تمنع التسجيل القانوني لجمعيات حقوق الإنسان المستقلة وغيرها من منظمات المجتمع المدني، ومن بينها جمعيات حقوق المرأة. ويشمل ذلك نزع صلاحيات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في منع أو عرقلة التسجيل القانوني لهذه الجمعيات والمنظمات لأسباب تعتبرها الوزارة تُجَلِّ بـ "الوحدة الوطنية"؛
- وسحب المملكة العربية السعودية للتحفظات التي أبدتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، التي تُخالف هدف الاتفاقيتين وغرضهما، ومواءمة القانون السعودي المحلي مع التزامات المملكة الدولية بشأن حقوق الإنسان.

### إلى المجلس الأعلى للقضاء

- ضمان عدم ممارسة القضاة للتمييز ضد النساء عند تطبيق نظام الأحوال الشخصية.

### إلى الملك ورئيس مجلس وزراء المملكة العربية السعودية

- الإفراج على الفور وبدون أي شرطٍ أو قيدٍ عن جميع المسجونين والمسجونات ولمجرد أنشطتهم المتعلقة بحقوق المرأة أو ممارسة حقوقهم في حرية التعبير.

<sup>80</sup> اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (تُكرت قبلاً)، توصية عامة بشأن المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الآثار الاقتصادية المترتبة على الزواج والعلاقات الأسرية وعلى فسخ الزواج وإنهاء العلاقات الأسرية)، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2013، وثيقة الأمم المتحدة: CEDAW/C/GC/29، الفقرة 52.